

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدلات

وعضوية القضاة السادة

د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران

المستدعي : مساعد النائب العام / عمان .

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ طلب المستدعي بموجب كتابه رقم ٢٠١٦/٣١٣ تعيين مرجع عملاً بأحكام المادتين ٣٢٢ و٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وتتلخص الأسباب بما يلي:

١- بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٩ قرر قاضي صلح أحداث عمان في القضية رقم ٢٠١٦/١٥٥٤ عدم اختصاصه النظر بهذه القضية وأن محكمة أمن الدولة هي المختصة بنظرها وقرر إحالة الأوراق.

٢- بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٦ قرر مدعي عام محكمة أمن الدولة عدم اختصاصه النظر بهذه القضية وأن قاضي صلح أحداث عمان هو المختص بنظرها وقرر إحالة الأوراق.

٣- أدى صدور القرارين المتناقضين إلى وقف سير العدالة.

٤- محكمتكم صاحبة الصلاحية بتعيين المرجع المختص بنظر هذه القضية.

وبتاريخ ٢٠١٧/١/٥ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم

٢٢٣٣/٢٠١٦/٢/٢ تعيين المرجع المختص مبدئياً أن محكمة صلح أحداث عمان هي المرجع المختص.

القرار

بالتدقيق والمدولة قانوناً نجد إن إدارة مكافحة المخدرات أحالت المشتكى عليه
(الحدث):

إلى قاضي محكمة أحداث عمان بجرم حيازة مادة مخدرة بقصد التعاطي.

وبأن الدعوى قيدت لدى تلك المحكمة تحت الرقم ٢٠١٦/١٥٥٤ وبتاريخ
٢٠١٦/١٠/٩ أصدرت المحكمة المذكورة قراراً يقضي بعدم اختصاصها وإحالة الأوراق
إلى مدعي عام محكمة أمن الدولة كجهة اختصاص.

وبأن مدعي عام محكمة أمن الدولة وبالقضية التحقيقية رقم ٢٠١٦/١٢١٧٣ تاريخ
٢٠١٦/١١/١٦ قرر عدم اختصاصه وإعادة الأوراق إلى قاضي صلح أحداث عمان وبأن
صدور قرارين متناقضين أديا إلى وقف سير العدالة.

وبالتدقيق والمدولة قانوناً نجد إن واقعة الدعوى حصلت
بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٠ في حين أن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٢٣) لسنة
٢٠١٦ أصبح نافذاً من تاريخ ٢٠١٦/٨/١٦، أي بعد واقعة هذه الدعوى ونصت المادة
(٣٣/ب) منه على أنه (على الرغم مما ورد في قانون الأحداث، تنعقد محكمة أمن الدولة
بصفتها محكمة أحداث للنظر في الجرائم التي يرتكبها الأحداث والمنصوص عليها في
هذا القانون).

وحيث إن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية سالف الإشارة إليه عقد الاختصاص
لمحكمة أمن الدولة بصفتها محكمة أحداث للنظر في الجرائم التي يرتكبها الأحداث
والمنصوص عليها في هذا القانون وذلك على الرغم مما ورد في قانون الأحداث الذي

نص على إنشاء محكمة مختصة بالنظر في قضايا الأحداث وتسوية النزاعات وفقاً لأحكام هذا القانون (مادة ٢).

وحيث إن القوانين المتعلقة بالاختصاص من النظام العام وتطبق بأثر فوري على القضايا التي لم يتم الفصل بها.

وحيث إن نص المادة (٣٣) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ واللاحق لقانون الأحداث رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٤ جعل الاختصاص لجهة غير الجهة التي كانت مختصة بالأصل.

وحيث إنه في حالة القانون الذي يعدل في الاختصاص بنقل الاختصاص من محكمة إلى أخرى دون إلغاء المحكمة الأولى فإنه في هذه الحالة يسري القانون الجديد بأثر مباشر على جميع الوقائع السابقة أو اللاحقة على نفاذه ما لم تكن الدعوى قد رفعت إلى المحكمة المختصة وفقاً للقانون القديم، فيتعين حينئذ أن تحسم الدعوى بمعرفة هذه المحكمة وأن تنتهي الدعوى حيث بدأت لأن رفع الدعوى يحدد الاختصاص (ما لم ينص القانون الجديد على خلاف ذلك) (شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية - الدكتور حسن جوخدار الطبعة الثانية ١٩٧٢).

القانون الجديد قانون المخدرات والمؤثرات العقلية نص على خلاف ذلك حيث أورد المشرع في صدر المادة (٣٣) منه (على الرغم مما ورد في قانون الأحداث ت.ج ١٩٩٧/٧٦٩ تاريخ ١٩٩٨/٢/٢٥ ، ت.ج ١٩٧٦/٦٨ تاريخ ١٩٧٦/١/١).

وبناءً على ذلك نقرر تعيين محكمة أمن الدولة هي المختصة بالنظر بالدعوى
واعتبار الإجراءات التي قامت بها محكمة صلح الأحداث غير المختصة صحيحة وإعادة
الأوراق إلى مصدرها ت.ج. ١٩٩٧/٧٦٩ تاريخ ١٩٩٨/٢/٢٥، ت.ج. ١٩٧٦/١٨ تاريخ
١٩٧٦/١/١.

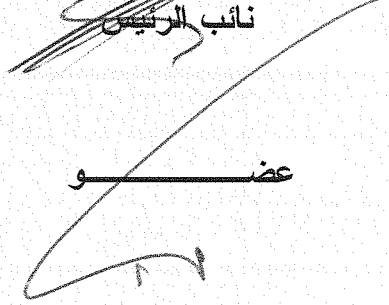
قراراً صدر بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/١/٣١ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



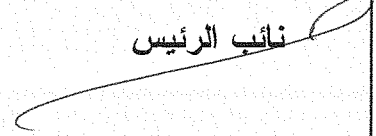
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو

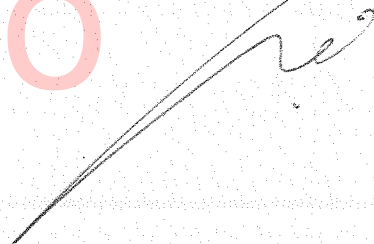


عضو

رئيس الديوان



دقيق / د. س



lawpedia.jo